

سامكرت تدخل التعليم الفني عبر 10 مدارس وسط غموض التمويل والرقابة وحقوق الطلاب



الاثنين 20 يوليو 2026 07:30 م

أعلنت وزارة التربية والتعليم في برلين توقيع بروتوكول مع شركة سامكرت للاستثمار الهندسي لإنشاء وتطوير 10 مدارس مصرية ألمانية للتكنولوجيا التطبيقية بدءاً من العام الدراسي 2026 و2027 بهدف إعداد فنيين مؤهلين لأسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية

ويضع الإعلان شركة خاصة أمام مساحة واسعة من إدارة التعليم الفني بينما لم تكشف الوزارة قيمة التمويل أو مواقع المدارس أو نسب القبول أو ضمانات مجانية الدراسة وحقوق الطلاب والمعلمين وآليات المحاسبة العلنية عند الإخفاق

شراكة بلا تفاصيل تنفيذية

وبحسب البروتوكول وقع محمد عبداللطيف وزير التربية والتعليم وكريم سامي سعد رئيس مجلس إدارة سامكرت الاتفاق ضمن ترتيبات تنفذ مذكرة التفاهم المصرية الألمانية الخاصة بالمدارس الفنية وتوسع الشراكة الصناعية المباشرة داخل المنظومة التعليمية بصورة متسارعة

وعملها وعدت الوزارة بتطبيق معايير جودة عالمية تجمع الدراسة الأكاديمية بالتدريب العملي والتطبيقات الصناعية الحديثة غير أن البيان اكتفى بالأهداف الواسعة ولم يحدد مؤشرات قياس معلنة تربط كل مدرسة بنتائج تشغيل حقيقية ومستدامة وقابلة للمراجعة

وفي المقابل تتولى سامكرت وهي مجموعة تعمل في المقاولات والهندسة والصناعة والتنمية دوراً تعليمياً متزايداً بينما لم تعلن الوزارة حدود تدخل الشركة في القبول والمناهج والتقييم والتعيين أو كيفية منع تضارب المصالح مستقبلاً أو داخلياً

كما يستند المشروع إلى خطة حكومية للتوسع في مدارس التكنولوجيا التطبيقية باعتبارها مساراً لإعداد كوادر فنية لكن التوسع العددي لا يضمن وحده جودة التدريب ما لم يرتبط بتمويل مستدام ورقابة مستقلة وشفافية كاملة أمام الأسر

غير أن الوزارة قدمت البروتوكول باعتباره دعماً لتنافسية الاقتصاد والتنمية المستدامة من دون نشر دراسة احتياجات تحدد القطاعات الصناعية المستهدفة أو أعداد الفنيين المطلوبة أو المحافظات الأكثر حرماناً من فرص التعليم والتدريب الجيد بصورة متوازنة

ومن جهتها ترى عادة النشار المديرية التنفيذية السابقة لصندوق التعليم من أجل الحياة أن غالبية طلاب التعليم الفني يأتون من مستويات اجتماعية متواضعة ويواجهون عوائق اقتصادية تنتهي ببعضهم داخل الاقتصاد غير الرسمي مبكراً بعد التخرج

وبذلك تكشف ملاحظة النشار أن اختيار مواقع المدارس وسياسات القبول والمصروفات والنقل والإقامة ليست تفاصيل جانبية لأن أي تكلفة غير معلنة قد تستبعد الطلاب الأفقر وتحول النموذج الجديد إلى مسار انتقائي محدود يخدم القادرين

كذلك أوصت النشار بمعارض توظيف دورية ومكاتب للإرشاد المهني داخل المدارس حتى يفهم الطلاب خياراتهم بعد التخرج وهو مطلب يغيب عن إعلان سامكرت الذي تحدث عن الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بلا التزامات تشغيل محددة قابلة للقياس

وعند ربط البروتوكول باستراتيجية التعليم الفني تظهر فجوة بين خطاب إعداد مهن المستقبل وواقع مدارس تعاني نقص التجهيزات والمدرسين لذلك تحتاج الوزارة إلى إعلان خطة زمنية لكل مدرسة تشمل الإنشاء والتشغيل والاعتماد والتوظيف الفعلي والرقابة المستقلة

معايير ألمانية بلا رقابة

ويظل معيار النجاح مرتبطا بقدرة المدارس العشر على استقبال طلاب من بيئات مختلفة وتقديم تعليم مجاني أو ميسر وشهادات معترف بها وفرص تدريب آمنة لا بمجرد إضافة أسماء جديدة إلى قائمة البروتوكولات الحكومية المتعاقبة كل عام

وفي المحور الثاني تعهدت الوزارة بتطبيق المعايير الألمانية في الإدارة وتطوير البنية التحتية وتحديث الورش والمعامل والتجهيزات الفنية وبناء قدرات المعلمين والإداريين ودمج المناهج وأساليب التقييم المعمول بها دوليا داخل المدارس العشر

ووفق النموذج المعلن يفترض أن تتعاون المدارس مع مؤسسات الصناعة والقطاع الخاص لتوفير مؤهلات تعليمية ومهنية معترف بها لكن الوزارة لم تنشر جهة الاعتماد الألمانية أو طبيعة الشهادة أو شروط الاعتراف بها خارج مصر

وإجرائيا تحتاج المعايير الألمانية إلى عقود واضحة وتوزيع مسؤوليات بين الوزارة والشركة والمدرسة وجهات الاعتماد لأن نقل الاسم دون منظومة قانونية ورقابية لا يصنع تعليما مزدوجا ولا يحمي الطالب أثناء التدريب الصناعي اليومي

لكن منال سمرة المستشارة المتخصصة في التعليم والتدريب المهني تؤكد أن دليلا تنظيميا ملزما يوفر جهدا مهذرا بسبب ضعف التنسيق ويوحد المناهج والتقييم والقبول والتعويض وظروف التدريب داخل مدارس التكنولوجيا التطبيقية المختلفة

أما إعلان برلين فلم يوضح وجود هذا الدليل أو نشر قواعده ولم يحدد من يراقب أداء سامكرت أو من يراجع جودة الورش والمعامل أو كيف تقدم الأسر شكاوى مستقلة عند وقوع مخالفة جسيمة

ومن الناحية المالية رصدت سمرة تفاوتات واسعة في بدلات الطلاب بين برامج تدريبية مختلفة وهو تفاوت يعكس غياب المعايير الموحدة ويجعل الحديث عن الجودة ناقصا ما لم تعلن الوزارة قواعد التعويض العادل والشفاف

وبالتوازي يتطلب بناء قدرات المعلمين والإداريين برنامجا معلنا يحدد عدد المستفيدين وساعات التدريب والجهة المنفذة وآليات التقييم والحوافز لأن المعلم غير المؤهل لن يستطيع تطبيق مناهج الجدارات أو تشغيل معدات حديثة بكفاءة

ثم إن تحديث المناهج وفق نظام الجدارات المهنية يحتاج مراجعة دورية بمشاركة خبراء مستقلين ونقابات مهنية وأصحاب عمل متعددين حتى لا تتحول المناهج إلى احتياجات شركة واحدة أو قطاع صناعي ضيق ومؤقت

وإلى جانب ذلك ينبغي أن تكشف الوزارة تكلفة تحديث كل ورشة ومعمل ومصدر المعدات وخطط الصيانة والتأمين لأن التجهيزات التي تتوقف بعد الافتتاح تستهلك المال العام وتمنح الطلاب تدريباً شكلياً لا يطابق سوق العمل الحقيقي

وعلى مستوى التقييم لا يكفي دمج معايير دولية داخل الأوراق بل يجب نشر نسب النجاح والتسرب والتوظيف والأجور بعد التخرج ومقارنة أداء المدارس العشر بالمدارس الفنية العامة لإثبات القيمة المضافة التي تزعمها الوزارة باستمرار

حقوق الطلاب خارج الإعلان

وفي المحور الثالث يستهدف البروتوكول إعداد فنيين لقطاعات صناعية وتكنولوجية ذات أولوية وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل عبر دراسة أكاديمية وتدريب عملي وتطبيقات صناعية داخل نموذج تعليمي متكامل ومعلن

وطبقا للخبرات المنشورة تظل حماية الطلاب الحلقة الأخطر لأن التدريب داخل المصانع يضع قاصرين في بيئات عمل حقيقية تتطلب عقودا واضحة وتأميناً صحياً وتعويضاً عادلاً وساعات منضبطة ومسارات شكاوى مستقلة وفعالة

وتحذر رغدة هشام المسئولة السابقة عن بناء قدرات التعليم والتدريب المهني في المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي من أن بعض المتدربين يوضعون في أعمال خطيرة تخالف معايير حماية الطفل وتحتاج رقابة أكثر صرامة ودورية

وفي السياق نفسه يفرض الادعاء بتطبيق النموذج الألماني على الوزارة نشر قواعد السلامة والتفتيش ومسؤولية كل طرف عند الإصابة وحدود ساعات التدريب والأجر المستحق بدلا من ترك هذه الحقوق لاتفاقات مغلقة مع الشركات الخاصة

ومن دون ضمانات قانونية موحدة قد يتحول الطالب إلى عامل منخفض التكلفة تحت غطاء التدريب خصوصا عندما تملك الشركة نفوذا في المناهج والتقييم وفرص العمل بينما تظل الوزارة بعيدة عن الرقابة اليومية داخل مواقع الصناعة الفعلية

وأخيرا لن تقاس جدية المدارس العشر بعدد الصور والتوقعات في برلين بل بقدرة الوزارة على نشر التمويل والمواقع والعقود ومعايير القبول وحقوق المتدربين ونتائج التوظيف وإخضاع سامكرت لمحاسبة علنية لا تستثني أحدا مطلقا